مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-7421

مجلة اللسانيات العربية، العدد 16، جمادى الآخرة، 1444هـ/يناير، 2023م

التقصّي النحويّ والدلاليّ للانفصال والاتّصال في مقولات أقسام الكَلِم والوظائف النحويّة والترادف وطبقات الحمول*

راضية عبيد
قسم اللغة العربيّة، كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، صفاقس، ، تونس

توثيق البحث APA Citation:
عبيد، راضية. (**2023**). التقصّي النحويّ والدلاليّ للانفصال والاتّصال في مقولات أقسام الكَلِم والوظائف النحويّة والترادف وطبقات الحمول. *مجلة اللسانيات العربية*، *16*، 61-86.

تاريخ الإرسال:16 /1442/08
تاريخ القبول: 1442/10/12

Submission Date: 29/03/2021
Acceptance Date: 27/05/2021

الملخص

نروم من هذه الورقة تحقيق هدفيْن، أوّلهما إلقاء مزيد من الضوء على ثنائيّة وسمت التفكيرَ اللغويّ، وتخصّ ما دأب عليه النحاة وعلماء اللغة العرب وغيرهم، لغايات تنظيريّة وتعليميّة، من تصنيفات لمقولات أقسام الكلام والوظائف النحويّة والترادف، وما نجحوا فيه من إيجاد وجوه استرسال بين تلك المقولات التي عُدّت، بحكم التصنيف، "مستقلّة"؛ وهذا الهدف في علاقة مع الهدف الثاني الذي سيغني، في تقديرنا، الدرس النحويّ العربيّ، ونجمله في إبراز قبول اللغة العربيّة، شأنها شأن اللغات الطبيعيّة، لأكثر من نحو ومن نظريّة، في غير تعسّف ولا إسقاط، وذلك من خلال تطبيقات لسانيّة أُجريت على الفرنسيّة والانجليزيّة وغيرهما، مستمَدّة من مقاربة "طبقات الأشياء" لقاسطون قروس، المنتمية إلى النحو التحويليّ؛ ومحور هذه التطبيقات السؤال التالي: هل بين الطبقات الدلالية للحمول/المسانيد، وهي الأعمال والأحداث والأحوال، اتّصال أم انفصال؟

الكلمات المفتاحية: الانفصال/الاتّصال، أقسام الكَلِم، الوظائف النحويّة، الترادف، الطبقات الدلاليّة للحمول.

Abstract

The aim of this paper, entitled “A grammatical and semantic investigation of dissociation and continuity in linguistic categories”, is to highlight the duality which marked linguistic thought, both Arab and non-Arab, regarding the classification - for theoretical and educational purposes - of categories such as parts of speech, grammatical functions and synonymy. In this classification, points of continuity were detected, although those categories were considered "independent". This goal correlates with a second one that would - hopefully - enrich Arabic grammatical studies, which is to show that Arabic, like other natural languages, may adequately be subjected to more than one linguistic approach, with no risk of falling into arbitrariness. In this respect, an attempt will be made to look into Arabic linguistic categories on the basis of Gaston Gross’s “object classes”. Originally deriving from TG, this approach was already applied to French, English and other languages, and it focuses on answering the following question: is there dissociation or continuity between the predicate semantic classes of actions, events and states?

Keywords: dissociation/continuity, parts of speech, grammatical functions, synonymy, predicate semantic classes.

1. المقدمة

تحملنا مقاصد عملنا على رصد ظاهرة التصنيف الذي أضحى من لوازم الدرس اللغويّ، قديمه وحديثه، بداعي السيطرة على معطيات اللغة، ولغايات تنظيريّة وتعليميّة؛ وبالإمكان عدُّ الحديث عن أقسام الكَلِم/الكلام فاتحةَ التصنيف؛ لكنّ ذلك لم يحُل دون نظر النحاة العرب في إمكان وجود علاقة بين الأقسام الثلاثة، ونعني الاسم والفعل والحرف؛ وقل الشيء نفسه عن الوظائف النحويّة وبعض المسائل اللغويّة، كالترادف مثلاً. وقد أجريت على القضايا المذكورة ما يمكن تسميته بحركة فصل (عن طريق التصنيف والتبويب) ووصل (عن طريق تدبّر مجالات التواصل فيما بينها). وفي تقديرنا، لا يخرج ضبطُ اللسانيّين، ومنهم قاسطون قروس (Gaston Gross) صاحب مقاربة "طبقات الأشياء" (Classes d'objets) [1]، ثلاثَ طبقات دلاليّة كبرى للحمول/المسانيد (Prédicats)، هي: الأعمال (Actions) والأحوال (Etats) والأحداث (Evènements)، عن مبدإ التصنيف فالتقريب، بغية تجويد الوصف اللسانيّ؛ في ظلّ العناية المتزايدة بالجانب الدلاليّ للغات الطبيعيّة. وقد يقتضي تجويد الوصف هذا اقتراح طبقة دلاليّة، استحداثاً أو تفريعاً لطبقة موجودة، بحسب الحاجة؛ والمسألة تجريبيّة بالأسلس. فمعجم طبقة <العاقل> (Humain)، على سبيل المثال، يضمّ ما لا يقلّ عن 1500 مَدخل للأسماء البسيطة، المنضوية تحت 54 طبقة أشياء (Classes d'objets) [2] محدَّدة على أساس الحمول المُلابِسة (Prédicats appropriés) لها.

وقد بنى اللسانيّون "الحدود" بين الطبقات الثلاث على اعتبارات تركيبيّة، غير مستبعدين دوْر الحُدوس، ففتحوا بذلك، في ضرب من المفارقة، الباب لتتبّع ما بين الطبقات الدلاليّة الثلاث من استرسال في التأويل، عن طريق إدراج بعض التتمّات، كالصفات والظروف، وللنظر فيما يتسرّب إلى الحمول من قِيَم دلاليّة وظلال جهيّة (Aspectuelle) عن طريق أفعال العماد (Verbes supports) والأفعال العاملة (Verbes opérateurs) والتفاعل الخفيّ بين مكوّنات التركيب، لتكون مصدر جمْع أو فرْق، بحسب ما يقتضيه حصر الإعلام اللغويّ من قيود انتقاء (Contraintes de sélection) تَحكُم علاقة الحمول بموضوعاتها/معمولاتها.

يعرض القسمُ الأوّل من عملنا مرور أقسام الكلام والوظائف النحويّة في الدرس اللغويّ القديم من "الاستقلال" إلى "الاسترسال"؛ ويضطلع القسم الثاني بتتبّع انعكاس اتّجاه ذلك المرور، قديماً وحديثاً، حين يتعلّق الأمر بالترادف "المتنصّل" عند التحقيق فيه من الاتّصال نحو الانفصال؛ فيما يخصَّص القسم الثالث، وهو المرتكَز، لمبحث قائم على سؤال طرحه اللسانيّ الفرنسيّ قاسطون قروس، صاحب مقاربة "طبقات الأشياء"، ونصّه: "هل تشكّل [حمول/مسانيد] الأعمال والأحوال والأحداث مجموعات منفصلة؟". وقد قدّرنا أنّ تطبيقات مقاربة طبقات الأشياء مهمّة وطريفة، خاصّة وأنّ اللسانيّين الغربيّين لا يزالون يشتغلون في إطارها إلى يومنا هذا؛ ومنهم اللسانيّ الفرنسيّ دوني لو بوزان **Denis Le Pesant** الذي يشتغل على 740 اسماً من أسماء "الشعور" (**sentiment**)، وقد أحصى 72 فعلاً من أفعال العماد المُلابِسة والمصرِّفة لها؛ وممّا ذكره (**Le Pesant**، 2020، ص 18) "أعبّر عن قناعتي بأنّ مدرسة الأنحاء التوزيعيّة التحويليّة" التي ينتمي إليها قاسطون قروس وفريق مخبر **LLI** (مخبر اللسانيّات والإعلاميّة بجامعة باريس 13) ستتصدّر المشهد في النحو، لمواصلة ما شُرع فيه من أعمال لسانيّة" [3]. وبالفعل، يتواصل اعتمادها في رسائل الماجستير والدكتورا بمختلف الجامعات [4]؛ فليس إذن من اليسير التسليم بتجاوز الدارسين لها، خاصّة وأنّها سليلة أنحاء هاريس **Harris** التحويليّة، ومنبثقة في توافق مع نظريّة النحو المعجم **(Théorie du lexique grammaire)** لموريس قروس **Maurice Gross** [5]، من جهة اعتبار الجملة البسيطة، وليس اللفظ المفرد، الوحدةَ الدنيا للمعنى والتحليل، المقتضيِيْن عدم الفصل بين المعجم والتركيب والدلالة. ومهما يكن، فإنّ أيّ باحث في الدرس اللغويّ أو مهتمّ به ليس في غنىً عن معرفة متى يدرَج المشتقّ "تعبُّد"، مثلاً، في طبقة/قسم <الأعمال> أو طبقة/قسم <الأحداث> أو طبقة/قسم

<الأحوال>. ولنا أن نتساءل عن الوسائل اللغويّة والسياقات التلفّظيّة المرجِّحة لهذا التأويل أو ذاك؛ ولعلّه من المفيد استحضار حركة الانفصال والاتّصال في قضايا من تراثنا النحويّ والانفتاح على وجوه لها دعّمتها اللسانيّات الحديثة!

2. من الانفصال إلى الاتّصال في قضايا من الدرس اللغويّ القديم

1.2. في أقسام الكَلِم

اصطلح علماء اللغة العرب عموماً على التقسيم الثلاثيّ للكَلِم، وقد وسموا كلّ قسم بعلامات شكليّة ودلاليّة؛ ولم يفتهم إخضاع كلّ قسم لتصنيفات فرعيّة، فالفعل، على سبيل المثال، مصنّف على اعتبارات عدّة، منها: التمام والنقصان، اللزوم والتعدّي، التجرّد والزيادة، السلامة والاعتلال.

غير أنّ التصنيف لم تسعْه إقامة الحواجز المنيعة بين مختلف الأصناف؛ فمنذ القديم انتُبه إلى العلاقة بين الأفعال وأسماء الأحداث (في الاتّجاهيْن من حيث الاشتقاق؛ ومن جهة اشتمال كليْهما على حدث، مع اختصاص الأفعال بالدلالة على زمان الأحداث). هذا فضلاً عن التماثل، في حالات، بين الفعل والاسم العَلَم، من مثل "يزيد" و"يعيش" و"يأمَن/يامَن" و"يؤنِس/يونِس" و"تؤنس/تونس". وممّا يدعم التواصل بين المقولتيْن، انتباه العلماء العرب، لغويّين ونحاةً، إلى كلمات تتنازعها الاسميّة والفعليّة، فكان أن سمّوها "الأسماء الأفعال" (ومنها: "شتّان" و"هيهات" و"أُفٍّ" و"ويْكأنّه" و"صه" و"هلمّ")؛ وستُعرف لاحقاً عند حسّان (1998، ص 88) بـ"الخوالف"، والواحدة منها بـ"الخالفة". أمّا كمون الفعليّة في حروف المعاني وغيرها، فهو ممّا تتبّعه علماء اللغة عبر العصور؛ من ذلك حسب عاشور (1999، ص 416) "[...] "إلّا" وأخواتها. وهي حرف معنى تفيد أستثني وأُخرج من الكثرة شيئاً معيّناً"؛ وقل الشيء نفسه عن "إنّ" بما هي حرف، وتؤدّي معنى "أؤكّد"، وما إلى ذلك من الحروف. وبين الاسم المبنيّ والحرف شَبَه، فكلاهما لا يوسمان لا برفع ولا نصب ولا جرّ ولا تنوين؛ ومن معاني الحرف "على" مثلاً العلوّ. وبناء على هذا، فإنّ أقسام الكَلِم بوّابات يفتح بعضها على بعض. وفي هذا الصدد يقول عاشور (1999، ص 714) "انطلاقاً من آراء النحاة في علاقة الشبه بين الاسم والفعل والحرف أنّ الأسماء الفعليّة أسماء شكلاً وأفعال معنى وعملاً إعرابيّاً، وأنّ الأسماء الحرفيّة حروف في احتياجها إلى غيرها معنويّاً ليتمّ التركيب. فبين الاسم والفعل والحرف تواصل نحويّ تركيبيّ ودلاليّ".

2.2. في الوظائف النحويّة

في مستوى الوظائف النحويّة، أجرى النحاة منذ القديم تمارين في نقل الأسماء من محلّ إلى محلّ، من قبيل "نقل المبتدإ إلى خبر في: زيد أخوك ⟵ الذي هو أخوك زيد [...]؛ ونقل المفعول به إلى خبر في: ضربت زيداً ⟵ الذي ضربته زيد [...]؛ ونقل المجرور إلى خبر في مررت بزيد ⟵ الذي مررت به زيد" (عاشور، 1999، ص 673). وغير بعيد عن هذا إمكانُ تأويل التمييز بالفاعل، كما يظهر في: "تفقّأ الكبش شحماً" = "تفقّا شحمُ الكبش" (عاشور، 1999، ص 413).

وممّا يدعم هذا التوجّه نحو ضروب الاتّصال بين الوظائف النحويّة، إيراد عاشور (1999) عنصراً بعنوان "تواصل الدلالات والعلاقات الوظيفيّة"، للإقرار بأنّ النحاة القدامى، وإن لم يصرّحوا تصريحاً واضحاً بتواصل الأسماء خلال النظام الإعرابيّ على الصورة التركيبيّة، "فإنّنا نقف على آراء متفرّقة تدلّ على الوعي بهذا التواصل. ولعلّ الأسئلة التي قرنها النحاة بمفاهيم المفاعيل الثمانية المذكورة [المطلق وبِه وفيه ولأجله ومعه (وهي أصول) والتمييز والحال والمستثنى (وهي أشباه)] تكفي تصويراً لهذا الوجه من التفكير. فنحن أمام قائمة من الأجوبة عن أسئلة هي: ما أو ماذا ومتى وأيْن ولِمَ ومع مَن وكم وكيف. وهي أضرب من الكلم الدالّة على المفعوليّة وحالة النصب" (ص ص 445 -446). ولم يحد النحاة حسب عاشور (1999، ص ص 422 - 423) في "ما فسّروا به الاسم في المفعوليّة عن مبادئ الإعراب والمحلّات وتنقّله في المعاني المختلفة التي ينجزها المتكلّم باعتباره

العامل الأوّل والأخير في توليد الفائدة التامّة". وممّا ذكره عاشور (1999، ص 514) أيضاً في مسألة التنازع "نعتبر التنازع من أقوى الأبواب التي تصوّر مرونة النظام اللغويّ وعدم قصور الجهاز النظريّ الذي اشتغل به النحاة عن الإيفاء بكلّ ما يستعمله المتكلّم في تواصله وإبلاغه". على هذا النحو من التفكير، يكاد علماء اللغة لا يغفلون عن تتبّع الاسترسال بين الأصناف التي حرصوا على إقامة الحدود بينها؛ وقد طال التتبّعُ أبواب اللغة الكبرى، فنظروا مثلاً في صلة الاشتقاق والصرف بعلم النحو.

3. من الاتّصال إلى الانفصال في الترادف قديماً وحديثاً

على عكس ما تقدّم، الملاحظ في الترادف المرور من الاتّصال إلى الانفصال، رغم أنّ الأصل في تناوله التقريب بين ما يشترك في المعنى من الألفاظ والعبارات؛ من ذلك أنّنا نطالع في لسان العرب، على سبيل المثال، "علمتُ الشيء أعلمه علماً: عرَفتُه" (ابن منظور، ت. 711هـ، ط. 2008، 263/10). أمّا المعجم الوسيط (مجمع اللغة، ط. 1972، ص 624)، فيورد "العلْم المعرفة [...] وقيل العلم يقال لإدراك الكلّيّ والمركّب، والمعرفة تقال لإدراك الجزئيّ أو البسيط". والطريف في الأمر أنّ بعض علماء اللغة العرب القدامى قد سعوا إلى المباينة بين ما ظُنّ أنّه متّصل بحكم الاتّفاق والتقارب في المعنى؛ فهم ينفون وجود الترادف المطلق في الاستعمال، رغم كون الاتّصال بين المترادفيْن أو المترادفات من الكلمات والعبارات هو الأصل، كما أسلفنا؛ فالمتبادر إلى الذهن، قبل التحقيق، أنّ الاسميْن "رياء" و"نفاق"، مثلاً، مترادفان. وفي كلام العسكريّ تفنيد لهذا الظنّ، باعتبار أنّ اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني؛ وحجّته أنّ "واضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد". ومن أمثلته، الفرق بين "السخاء" و"الجود": "السخاء هو أن يلين الإنسان عند السؤال ويسهل مَهرُه للطالب، [...] الجود كثرة العطاء من غير طلب" (العسكري، ت. 395 هـ، ط 1981، ص 167).

نلاحظ أنّ نفي العسكريّ للترادف "التامّ" قد تعلّق بالألفاظ المعزولة، فقارن بين "النعمة" و"الرحمة"، وبين "الصبر" و"الاحتمال"، وبين "العلم" و"المعرفة"، وبين "المدح" و"التقريظ"، وبين "اليسير" و"القليل"، وبين "الوقار" و"السؤدد"، وما إلى ذلك من الكلم.ات المتقاربة والمعدودة مترادفة؛ وكأنّ غاية هذا اللغويّ إبرازُ مبرّرات استعمال هذا اللفظ دون ذاك في موقع ما. أمّا نظريّة النحو المعجم، فتقتضي إجراء الترادف في نطاق الجمل؛ وكذا الشأن بالنسبة إلى الصرف الاشتقاقيّ والتحويلات. وتكون المقارنة بين الفعليْن "فقد" و"أضاع"، مثلاً، على النحو التالي:

(1) فقدتُ حافظة أوراقي في السوق = أضعتُ حافظة نقودي في السوق

(2) فقدت أبي في المعركة ≠ أضعت أبي في المعركة

لنكتشف أنّهما غير مترادفيْن بصفة مطلقة، بما أنّ معنى الوحدة المعجميّة لا يتوضّح إلّا في سياق ورودها. وفي المقابل يمكن الكلام عن استحداث ترادف لم يكن موجوداً في الأصل، كالذي بين "حافَظَ" و"استقرّ" و"وقف"، في سياق الحديث عن استقرار المؤشّرات في البورصة، مثلاً:

(3) حافظ المؤشّر "س" على نقاط حصّة التداول الصباحيّة

(4) استقرّ المؤشّر "س" عند نقاط حصّة التداول الصباحيّة

(5) وقف المؤشّر "س" عند نقاط حصّة التداول الصباحيّة

وليس هذا بعيداً عمّا يذهب إليه موريس قروس عند تأمّله كلمة salade (سَلَطة) في:

(6) يزرع لوك سَلَطة

(7) يجني لوك سلطة

(8) يأكل لوك سلطة

فهو يعتبر "هذه الجمل الثلاث تشترك في الفضلات [وهي] من النبات المأكول، غير أنّ تأويلها مختلف، إلى درجة إمكانيّة التساؤل عمّا إذا لم يكن [المتكلّم/السامع] بإزاء ثلاثة أسماء مختلفة لِلفظِ salade (سَلَطة)" (Gross, M.، 1997، ص 80- 81). فـ"السلطة"، حدساً، في المثال الأوّل على هيئة بذور، ومن ثمّ، فهي ليست إطلاقاً بِسلطة تؤكل؛ وهي في المثال الثاني النبتةُ وقد أينعت؛ ويتعلّق الأمر في المثال الثالث بإعدادٍ للنبتة في المطبخ. وحسب رأيه، يمكن ترجمة هذه الحدوس بفروق في أدوات التعريف وبعض المخصّصات، مثل الأسماء التصنيفيّة (Noms classifieurs) والصفات والظروف؛ فالمثال الأوّل يقبل إدراج الاسم التصنيفيّ "بذور":

(9) يزرع لوك بذور السلطة

حيث لفظ "بذور" اسم تصنيفيّ؛ وفيما يصحّ قولنا في المعنى الثالث:

(10) يأكل لوك سلطة مخلّلة تماماً

فإنّه لا يستقيم قولنا في المعنى الثاني:

*(11) يجني لوك سلطة مخلّلة تماماً

وتُعَدّ الموضوعات/المعمولات كذلك مسؤولة عن تأويل الميدان الدلاليّ للخطاب، فمِن الجمل

(12) استعاد المؤشّر عافيته

(13) استعاد الفريق عافيته

(14) استعاد المريض عافيته

نتبيّن أنّ الموضوعات/المعمولات في موقع الفاعل (المؤشّر، الفريق، المريض) تقيم الحدود بين مجالات اختصاص ثلاثة هي على التوالي: الاقتصاد والرياضة والطبّ/الصحّة.

إنّه مثلما تتّسم اللغة العربيّة وغيرها من اللغات الطبيعيّة بظاهرتيْ الاشتقاق والتجمّد/التكلّس، فإنّ التفكير النحويّ محكوم قديماً وحديثاً بالمراوحة بين الاتّصال والانفصال، في الاتّجاهين، ضمن النزوع إلى التصنيف، فالبحث عن مواطن الالتقاء بين ما فصله التصنيف نفسه. وفي هذا السياق، يندرج أيضاً القسم الثالث من عملنا.

4. الطبقات الدلاليّة للحمول من الانفصال إلى الاتّصال في الدرس اللسانيّ

نتناول وجوه الانفصال والاتّصال بين الطبقات الدلاليّة الكبرى للحمول بالاستناد إلى مسلّمتيْن لدى أغلب اللسانيّين، وخاصّة المشتغلين في إطار نظريّة النحو المعجم، سليلة أنحاء زاليق هاريس التحويليّة، وما انبثق عنهما، فيما يهمّنا، من مقاربات، مثل مقاربة طبقات الأشياء وتصنيف الحمول/المسانيد لقاسطون قروس؛ أولى المسلّمتيْن توزِّع الحمول/المسانيد إلى ثلاث فئات دلاليّة كبرى، هي <الأعمال> و<الأحوال> و<الأحداث>؛ وثانيتهما تجاوز حصر وظيفة الأسماء في الإحالة على موجودات من العالَم

الواقعيّ. ذلك أنّه حتّى وإن لابست هذه الخصيصة النمطيّة فئة كبيرة من الأسماء، فإنّ فئة أخرى منها ذاتُ طبيعة علائقيّة، تشارك الأفعال في اقتضائها موضوعات/معمولات؛ وبالتالي يمكن عدُّها من الحمول. يتجلّى ذلك في التراكيب المشتملة على اسمٍ حَمْليّ (يكون في الغالب مشتقّاً) وفعلِ عماد؛ فقد بات من الواضح التكافؤ الدلاليّ بين جملة بحَمْل فعليّ وأخرى بحمل اسميّ معمَّد، وكذلك بالصفة. لدينا على سبيل المثال:

(15) يضغط المحتجّون على الحكومة (حيث الفعل "يضغط" هو الحَمْل)

= يمارس المحتجّون الضغط على الحكومة (حيث الاسم "الضغط" هو الحمل)

= المحتجّون ضاغطون على الحكومة (حيث الصفة "ضاغطون" هي الحمل)

ممّا يجيز القبول بتوزّع الحمول الاسميّة، شأنها شأن الأفعال، إلى <أعمال> و<أحوال> و<أحداث>؛ والسؤال هو، هل تشكّل هذه الطبقات مجموعات منفصلة، أم بينها ضروب اتّصال؟

وعلى هذا الأساس، سيشتمل هذا القسم من عملنا على عناصر ثلاثة، نتوقّف في الأوّل منها عند مفهوم الطبقات الدلاليّة الكبرى للحمول، وفي الثاني عند السمات التركيبيّة الدلاليّة لكلّ طبقة على حدة، ونخصّص الثالث لإبراز وجوه من استرسال التأويل الدلاليّ للطبقات المذكورة، خاصّة عن طريق بعض الإدراجات اللغويّة، من قبيل الظروف والصفات.

1.4. حول مفهوم الطبقات الدلاليّة الكبرى للحمول

نذكّر بأنّنا نشتغل في إطار نظريّة النحو المعجم (Théorie du lexique-grammaire) المنبثقة عن أنحاء زاليق هاريس (Zellig Harris) التوزيعيّة التحويليّة [6]، والتي تبلورت على يدي موريس قروس (Maurice Gross)، خاصّة بين سنتيْ 1975 و1981. وسنتوسّل في شأن تحديد طبقات الحمول الدلاليّة الكبرى وانفتاح بعضها على بعض، بما يذهب إليه قاسطون قروس [7]، صاحب مقاربة طبقات/أقسام الأشياء (Classes d'objets) [8] التي تنطلق من الإطار النظريّ المعتَمَد، ونعني النحو المعجم، القائم على اعتبار الجملة البسيطة (وليس اللفظ المفرد) الوحدةَ الدنيا للمعنى والتحليل؛ ومن ثمَّ، المدخلَ في القاموس. وقوام الجملة البسيطة حَمْل/مسند (Prédicat) مُنتقٍ لموضوع(ات)ه/معمول(ات)ه ((Argument(s) الأساسيّ(ة).

وللعلم، فإنّ اللسانيّين يعتدّون عموماً في تصنيفهم الدلاليّ والجهيّ للأحداث، في معنى الحمول، بما أقرّه صاحب أشهر دراسة حولها، زينو فندلار (Zeno Vendler)، في العقد الممتدّ بين 1957 و1967، من توزّعها إلى أربعة أصناف؛ وهذا ما يتبنّاه شكري السعيدي، المتخصّص في قضايا الحدث في اللغة والفلسفة. لذلك، آثرنا الاستئناس بتعريفاته ومصطلحاته التي استصفيناها من ثلاثة أعمال له [9]. أمّا أصناف الأحداث فهي:

- أحداث الحالات/الهيئات (États)، وهي متّصلة (باعتبار الصفات الثابتة، كما في: زيد الغبيّ يفوّت على نفسه دائماً فُرص الكسْب)، وغير محدودة في الزمان، ليس لها نقطة انتهاء، من مثل "عرف" و"أحبّ" و"انخرط"؛ وأخرى غير متّصلة (باعتبار الصفات غير الثابتة (ابن يعيش، ت. 643هـ، د. ت، 64/2)، كما في: "زيد غبيّ اليوم لرفضه العرض".

- أحداث الأعمال/النشاط (Activités)، وهي ديناميّة وغير متّصلة، لكنّها قابلة للامتداد، من مثل "جرى" و"جاهد" و"تشاجر" و...

- أحداث الأداء (Accomplissements)، وهي أيضاً محدودة في الزمن، تجري إلى غاية معلومة تنتهي عندها، وتتحقّق بنوع من التدريج، من مثل "بنى بيتاً" و"جهّز جيشاً" و"أفهم مسألة" و...

- أحداث الإتمام (Achèvements)، وهي، خلافاً لأحوالِ الذات، آنيّة لا تمتدّ، بل يكون وقت بدئها هو نفسه وقت انتهائها؛ يمثّل لها بنقطة على خطّ الزمن، من مثل "بلغ القمّة" و"اندلع الحريق" و"انفجر اللغم" و...

هذه التصنيفات حدسيّة، يتمّ التثبّت منها عن طريق جملة من الروائز النحويّة، مثل قبول أو عدم قبول بعض الظروف وغيرها من المحوّرات/التتمّات (Modifieurs)، كالصفات.

وحسب ق. قروس، فقد بات من المسلّم به لدى أغلب اللسانيّين، أنّ الأسماء لا يمكن حصرها فيما اعتُبر دهراً خصيصتها النمطيّة، وهي الإحالة على موجودات في عالمنا الحقيقيّ. صحيح أنّ الأسماء تمتلك هذه الخصيصة، لكن، توجد أسماء ذات طبيعة علائقيّة، ولها بدورها موضوعات/معمولات، شأنها شأن الأفعال؛ ومن ثَمّ، يمكن عدّها من الحمول، وقد ذكرناه. وممّا يعضد مفهوم الاسم الحمليّ مفهومُ فعل العماد (Verbe support) [10]، وهو فعل "فارغ" الدلالة، غير متطلّب لموضوعات/معمولات، يناط به إدراج قرينه (الاسم الحمليّ) حيّز الخطاب، ونقل مقولات الزمان والجنس والعدد والجهة إليه (الكشو، 2012، ص ص 70- 82).

2.4. طبقات الحمول الدلاليّة مجموعات منفصلة

يندرج تصنيف ق. قروس للحمول ضمن سعيه إلى تحليل اللغة الفرنسيّة عن طريق وصف كلّ استعمالاتها. ومن أدوات تحقيق هذا المشروع الأولى، وضعه منذ 1994 لمقاربته المعروفة بـ"طبقات الأشياء"، وهي عبارة عن طبقات دلالية كبرى للأسماء الجامدة، تُضبَط لمعرفة ما يتصرّف معها من الأفعال؛ أي للتمكّن من تحديد جداول الموضوعات/المعمولات، خاصّة منها المفاعيل، الموافقة لمختلف استعمالات/معاني كلّ فعل. انطلق ق. قروس في مقاربته من ستّ طبقات/سمات دلاليّة "متداوَلة" في النحو البنيويّ، وفي تحصيل موادّ القواميس التقليديّة. هذه السمات هي باختصار: طبقة <العاقل> (ومن حمولها: تذكّر"، "جامل"، ...)؛ طبقة <الحيوان> (ومن حمولها: "زأر"، "استنْوق"، ...)؛ طبقة <النبات> (ومن حمولها: "أزهر"، "ذوى"، ...)؛ طبقة <الجامد المحسوس> (ومن حمولها: "كال"، "صنع"، ...)؛ طبقة <أسماء المكان> (ومن حمولها: "وصل"، "غادر"، ...)؛ طبقة <أسماء الزمان> (ومن حمولها: "دام"، "استغرق"، ...). وقد استدلّ ق. قروس على قصور هذه العلامات الدلاليّة؛ فكان تعهّده لها على امتداد عقديْن [11]، بمزيد النظر والتفريع، لاعتمادها منهجاً في وصف اللغة، يقوم على مبدإ عدم الفصل بين المعجم والنحو والدلالة، إسهاماً منه في المعالجة الآليّة للغات (ترجمةً وإقامةَ قواميس إلكترونيّة)؛ وعلى اعتبار أنّ "معنى أيّ وحدة لغويّة ليس "قابلاً للعزل"، بل هو مرتبط بخصائص أخرى للبنية الجمليّة" (Gross, G.، 2012، ص 43). ويُعرِّف طبقة الأشياء بكونها "مجموعة أسماء متجانسة دلاليّاً تضبط تأويل حمل معيّن بتحديد استعمال مخصوص له". (Gross, G.، 2008، ص 11)؛ ومن طبقات الأشياء نذكر: طبقة <طريق>، وتضمّ، بالنسبة إلى الحمل "اتّبعَ"، أسماء مثل: "مسلك"، "شارع"، "طريق"، "زقاق"، "ممرّ"، "ثنيّة"، "سبيل"، "درْب".

وللتقابل الدلاليّ بين الحمول ما يدعمه تركيبيّاً. فحمول <الأعمال> يمكن أن ينوب عنه الفعل الشامل "فَعَلَ"، كما في:

سيّج زيد حديقته كما فعل عمرو

وهو ما لا يستقيم مع حمول <الأحوال >وحمول <الأحداث>:

*(16) تهاوي الجدار كما فعل السقف

*(17) اكتأب زيد كما فعل عمرو

وممّا يصحّ في المثالين غير المقبولين (الحاملين للعلامة "*"):

(18) تهاوى الجدار كما (حصل + وقع) للسقف

(19) (اكتأب زيد + زيد مكتئب) كَحالِ عمرو

ولكلّ ميدان من الحمول الدلاليّة الكبرى أفعال عماد خاصّة بتفرّعاته؛ فبالنسبة إلى حمول الأعمال مثلاً، لدينا:

- للضرب: "سدّد"، "أعطى"، "وجّه"، ...
(سدّد + أعطى + وجّه) زيد (ضربة + لكمة + صفعة + ركلة) إلى عمرو
- للجُرْم: "أتى"، "اقترف"، "اجترح"، "ارتكب"، ...
(أتى +ارتكب + اقترف) زيد (جُرماً + ذنباً + جنحة + جريرة + جريمة + فاحشة)
- لبثّ الأصوات: "أرسل"، "أصدر"، "أطلق"، ...
(أرسل + أصدر + أطلق) زيد (صرخة + صوتاً + صيحة + نداء + ترنيمة)

وتدخل الحمول الاسميّة للأعمال، شأنها شأن الأفعال، في تراكيب مبنية لغير الفاعل (Constructions passives)، بواسطة أفعال عماد موافقة، مكوِّنة تراكيب معكوسة (Gross, G.، 1989، ص ص 9- 10) (Constructions converses) [12] للتراكيب المبنيّة للفاعل (Constructions actives)، من ذلك:

- للغُرْم: "خضع"، "تعرّض"
(خضع + تعرّض) زيد لل(ابتزاز + عقاب + غرامة)
- للضرب: "أخذ"، "تلقّى"
(أخذ + تلقّى) زيد (ضربة + لكمة + صفعة + ركلة) من عمرو

وفي شأن طبقتيْ <الأحداث> و<الأحوال>، من حيث انفصالهما عن طبقة <الأعمال>، ودوماً في نطاق الحمول الاسميّة، المصرَّفة، كما مرّ بنا، بأفعال العماد (Verbes supports)، نورد أنّ العماد النمطيّ لحمول <الأحداث> هو "وقع"، ومن تنويعاته: "حدث" و"حصل" و"جدّ"، إلخ ...؛ ومن الأمثلة:

(20) وقع استهداف لموكب المسؤول

= استُهدف موكب المسؤول

ولم تحظ الحمول الاسميّة الحدَثيّة، رغم تنوّعها، بدراسة منتظِمة إلّا بداية من منتصف تسعينات القرن الماضي، على يد ق. قروس [13] وكيفار Keifer. أمّا دانيال فان دي فالدي (Danielle Van de Velde) التي اشتغلت في رسالة الدكتورا على "نحو الأحداث" [14]، فنراها تسنِد إلى هذا المفهوم قيمتيْن، خاصّة وعامّة، للتمييز بين أحداث غير "مجسَّمة"، مثل "مداهمة مخازن احتكار البضائع من الشرطة" (بمعنى التمثيل الخاصّ لحدث عامّ)، وأحداث منتهية، مثل "مداهمة/مداهمات الشرطة لمخازن احتكار البضائع" (حيث يُنظر إلى الحدث وكأنّه "أمر" مرئيّ رأْي العيْن).

وعلى عكس الأعمال، لا تقبل الأحداث حضور فاعل منفِّذ؛ ومن ثمّ، فإنّ فعل التوجيه (Verbe modal) "أراد" مثلاً، لا يمكنه أن يدرج قيمة حَدَثيّة [15]:

(21) أراد زيد أن يبني بيتاً

*(22) أراد الجدار أن يسقط

والجهة المستنبَطة من قوله تعالى: "فَوَجَدا فيها جِداراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقامَهُ" (الكهف، 77) هي اقترابُ الحدوث، لإمكان التأويل بأنّ الجدار يوشك/على وشك أن ينقضّ (ابن عاشور، 1997، 8/16). ولعلّ في ذلك ما يشير إلى وهن الحدود، في حالات، بين الحقيقة والمجاز؛ وعلى مستوى الفرق في جريان الأفعال بين ما هو من <الأحداث> (في "ينقضّ") وما هو من <الأعمال> (في "أقام")، يعدّ الأوّل نُقطيّاً/لحظيّاً (Ponctuel)، والثاني استمراريّاً/مستغرِقاً في الزمان (Duratif).

وللأحداث خاصيّة الورود أسماءً غير مقتضية لموضوعات، ففي قولنا:

(23) وقع زلزال

يستغني الحَمْل "زلزال" المعمَّد بـ"وَقَعَ" عن أيّ موضوع، وإن كان من بُناه العميقة:

زلزل الله الأرضَ

زُلزلت الأرضُ

وللظلال المعجميّة العالقة بالعماد وزمانه دور في التصنيف؛ ففيم يعَدّ لفظ "إصلاح"، مثلاً، من <الأعمال> في:

(24) يقوم زيد بإصلاح السيّارة

فإنّه مندرج ضمن <الأحداث> في:

تمّ إصلاح السيّارة

ولا يخفى اقتران الأحداث (= الأعمال المنتهية) بالتحوّل من حال إلى حال.

وفعل العماد النمطيّ بالنسبة إلى حمول <الأحوال> هو في الغالب الحرف "في" النائبُ عن الفعل العامّ "كان/كائن" المحذوف وجوباً:

(25) البلد في ضائقة ماليّة

= البلد [كائن] في ضائقة ماليّة

ومن الحروف والأسماء المعمِّدة أيضاً للحمول الاسميّة من طبقة <الأحوال>، "الباء" و"اللام" و"على" و"ذو":

(26) بالقوم خصاصة

(27) لِ/لدى زيدٍ اهتمامات أدبيّة

(28) على زيد ديون

(29) زيد ذو مال وجاه

ومن العماد أفعالاً نذكر: "يبرهن ... على"، "يُبدي"، "يُظهر"، "يتمتّع ... بِـ"، "يمتلك"، "يشي ... بِـ"، "يتوفّر ... على"، وما إلى ذلك؛ قولنا مثلاً:

(30) يتمتّع زيد بـ(ذكاء حادّ + صحّة جيّدة + ...)

(31) يشي المكان بالبذخ
(32) (يبدي + يُظهر) زيد تفانياً في العمل

ولا تخلو أفعال العماد من إضفاء الأبعاد الجهيّة على التراكيب، فجهة الابتداء/الشروع، مثلاً، حاضرة في قولنا:
(33) دخل زيد في (اكتئاب + في فترة نقاهة)
(34) ("دشّن" + قارب + استهلّ) زيد العِقد الخامس من عمره

أمّا جهة الصَدَد، فهي ممّا لا يتلاءم مع الصفات الثابتة:
*(35) هو بصدد الجهل
في مقابل مع ما يرشح منه عملٌ يؤدّيه الفاعل، كما في:
(36) هو بصدد التجاهل

وممّا يجدر التنبيه إليه هو أنّ حمول <الأحوال> ليست حكراً على الصفات فحسب، رغم كونها تمثّل مَدَدها الأوفر، بما أنّه يعبَّر عن <الأحوال> بالأسماء المعمّدة (مثل: "يتمتّع بذكاء")، وممّا يسهم في تبيّن الطبقات الدلاليّة للحمول، الأفعال العاملة (Verbes opérateurs)، وهي التي تُعمِل جملة في جملة (Harris، 1964، ص 488)، وكذلك البنى النحويّة.

1.2.4. درجة مناسبة الأفعال العاملة لطبقات الحمول ودورها في تلوين الإعلام اللغويّ

للأفعال العاملة دور في المباينة بين المعاني المتقاربة، وهي مرتبطة بتأويل المتكلّم/المخاطَب للحدث، من ذلك أنّ جملة:
(37) ارتدّ المؤشّر إلى الصعود

تحتمل جهة الابتداء/الشروع (Aspect inchoatif)، باعتبار حدث الصعود (المستجَدّ)، وجهة الانتهاء (Aspect terminatif)، باعتبار حدث النزول (المنقضي). ومن الأفعال العاملة ما يكون حاملاً صراحة للجهة التي لا تُعدَم أصول دلالةٍ معجميّة، كما يتبيّن من الأمثلة التالية:
(38) حافظ المؤشّر على (استقراره + صعوده + انخفاضه + تذبذبه + مستواه)
(39) (واصل + يواصل) المؤشّر (صعوده + الصعود + انخفاضه) على امتداد أسبوع
(40) استمرّ المؤشّر في (الصعود + الانخفاض + التذبذب) لفترة غير قصيرة
وكأنّنا بحمل الاستقرار الذي تتنازعه، حدساً، طبقة <الأحوال>، ونحواً، طبقة <الأعمال>، لاندراجه ضمن المعاني الأربعة الكبرى لحركة المؤشّرات في لغة البورصة (وهي الارتفاع والانخفاض والاستقرار والتذبذب)، والحركة من <الأعمال>، لا يتلاءم مع العامل "استمرّ"، لتولّد نوع من الحشو:
*(41) استمرّ المؤشّر في الاستقرار
وأحسن منه:
(42) استأنف المؤشّر (صعود + نزول + *استقرار + تذبذب)ه
(43) (عاد+ عاود) المؤشّر (إلى + E) (الصعود + النزول + الاستقرار + التذبذب)
وحتّى ببعض النواسخ، كالأفعال الناقصة:

(44) (ظلّ + ما زال + لا يزال) المؤشّر مستقرّاً

تنبئ الجمل بالاختلاف في مناسبة الأفعال العاملة للحمول، ويعود التوافق أو عدمه إلى الطبقة الدلاليّة للعنصريْن الفعليّيْن المتواردَيْن؛ فالحمول من أفعال الحركة تنسجم مع أفعال عاملة تفيد الحركة مثل الزوج: "واصل" و"صعد"، وتتناسب الأفعال من أحداث الحالات/الهيئات مع أفعال عاملة من جنسها مثل الزوج: "حافظ" و"استقرّ"؛ على أنّه يمكننا التوقّف عند تفرّد الفعل "حافظ" من حيث قدرته على اختزال المعاني الأربعة في معنًى واحد، هو الاستقرار؛ لكنّه استقرار متنقّل بين السلب والإيجاب والحياد، ومدخول أو غير مدخول بنبض حركةٍ ما. وكأنّنا بهذه الأفعال العاملة قادرة على جعل كلّ معنًى جمعًا في صورة المفرد، فالمحافظة على الصعود تَعني إمّا الاستقرار في حالة الصعود المسجّلة بعد جملة من الحركات الأخرى، كالنزول أو التذبذب أو حتّى الاستقرار، ولكن عند مستوًى دون المستوى الجديد؛ وإمّا اطّراد الصعود، أي بتسجيل حركة إيجابيّة دون ارتداد. ومثله يُقال عن المحافظة على النزول، ولكن في الاتّجاه المقابل. أمّا المحافظة على التذبذب، فتعني الاستمرار في المراوحة بين الصعود والنزول (الطفيفيْن)، في غياب الاستقرار الصريح. وأمّا المحافظة على الاستقرار، فتعني أنّ الاستقرار سمة غالبة رغم وجود ما يدعو إلى تغيّر الوضع نحو النزول تحديداً. ومن الطريف أن يتساوى الاستقرار في هذا السياق مع معنى القيمة، قولنا:

(45) حافظ المؤشّر على استقراره = حافظ المؤشّر على قيمته

ويمكننا أيضا تقريب الفعل العامل "حافظ" من الفعل "تكرّر"، نقول:

(46) تكرّر (صعود + نزول + استقرار + تذبذب) المؤشّر

وإن كان الفعل "تكرّر" حاملاً لمعنى المعاودة، نظراً إلى جهة التكرار (Répétition) التي فيه، كما في (43)، فتكرُّرُ التذبذب، مثلاً، معناه شدّته، وتكرُّرُ النزول معناه تفاقمه، وتكرّر الصعود معناه تضاعفه، وتكرّر الاستقرار معناه دوامه؛ وكأنّنا مع هذا الفعل إزاء عدد بقوّة عدد ما، فيحصل منه، بلغة الرياضيّات، تربيع أو ما فوق ذلك. أمّا الفعل العامل "واصل" في (40)، فدرجة الانسجام بينه وبين حمليْ الصعود والنزول تكاد تكون تامّة، مع تفضيل لصيغة المضارع، إمعاناً في تأدية معنى الحركة المتعيّنة. وقد اختلفت درجة القبول بين الحمل الواحد بوسيلتيْ تعريف مختلفتيْن، ومع تحبيذ التعريف بالألف واللام للاجتماع على معنى الإطلاق بين الفعل "واصل" الاستمراريّ، في صيغة المضارع خاصّة، وبين هذا النوع من التعريف؛ وكأنّنا بالتعريف عن طريق إضافة الضمير العائد على ا$_0$ (= الفاعل) ينحو إلى التخصيص المضادّ للإطلاق. أمّا عدم مناسبة العامل الجهيّ "واصل" لحمليْ الاستقرار والتذبذب مناسبة خالصة، فَلِغَلَبَةِ معنى الحالة عليهما، ولعلّهما طبيعيّان أكثر عندما يكونان بالصفة المسبوقة بالنواسخ الملائمة للاستمرار في الحالة؛ كما في (44).

ويبدو العامل الجهيّ "استمرّ" في (41) أكثر تطلّباً لفضلة الظرف، ممّا يجعله موجِداً لسياق التقييم؛ أمّا الفعل بمعنى الاستئناف في (42)، فهو أكثر انجذاباً إلى الحمول الإيجابيّة؛ نقول:

(47) استأنف (نشاطه + *؟خموله)

في حين أنّ العامليْن "عاد... إلى" و"عاود" في (43) أكثر مرونة، بما أنّنا نقول:

(48) عاد إلى (سالف نشاطه + خموله)

(49) عاود (النشاط + الخمول)

(50) عاوده (النشاط + الخمول)

إذن، فالأفعال العاملة تتّفق مع أفعال العماد في الاضطلاع بالإعلام الجهيّ للتراكيب؛ فيما تتكفّل الحمول عموماً بالإعلام الدلاليّ. أمّا الجهة التي تتناسب مع طبقات الحمول الثلاث، فهي جهة التكثيف (Aspect intensif):

(51) أوسع زيد بكراً ضرباً <أعمال>

(52) تفاقمت أزمة زيد الصحيّة <أحوال>

(53) بلغ الغلاء أوجه <أحداث>

2.2.4. دور البنى النحويّة في تحديد الطبقة الدلاليّة للحمل

نشير إلى أنّ اعتماد البنية "ف ا$_0$" (= فعل، فاعل) يدرج حركة المؤشّر في طبقة <الأحداث> في حالتيْ التوزيع والتعميد:

(54) ارتفع المؤشّر

(55) سجّل المؤشّر ارتفاعاً

ورائزنا في ذلك التكافؤ الحاصل من التعبير بالأفعال العامّة من قبيل "كان"، "حصل"، "وقع" بما هي أفعال حدوث:

(56) كان من المؤشّر ارتفاع

(56) حصل ارتفاع للمؤشّر

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى قابليّة الأفعال اللازمة للتصنيف ضمن حمول <الأحداث>، دون أن تكون عديمة الصلة بـ<الأعمال>؛ فالحمل "ارتفع" على سبيل المثال في:

(57) ارتفع سعر برميل النفط

مُدرَج في طبقة <الأحداث>، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي علاقته مع الحمْل على البنية:

(58) ف ا$_0$ ا$_1$ (= فعل، فاعل، مفعول)

(59) رفعت المنظّمة سعر برميل النفط

والحمل "رَفَع" مدرَج في <الأعمال>، لقبوله التعويض بالفعل الشامل/البديل (Pro-verbe) "فَعَلَ":

(60) رفعت المنظّمة السعر، فعلتْ ذلك على خلفيّة تقلّص حجم الإنتاج

ويمكن القول إنّ الأحداث نتائج أعمال، فالبنية "ف ا$_0$ ا$_1$" الخاصّة بـ<الأعمال> مولّدة للبنية "ف ا$_0$" الخاصّة بـ<الأحداث>؛ وينطبق هذا على صيغتيْ المبنيّ للفاعل ولغير الفاعل، إذ الأولى من مجال <الأعمال> والثانية من مجال <الأحداث>، فقولنا:

(61) أدرك المؤشّر عتبة الـ1500 نقطة.

أقرب إلى <الأعمال>؛ وتحديداً إلى أفعال الإتمام، في مقابل أفعال الأداء، حسب فندلار، وقد عرضنا تصنيفه؛ أمّا قولنا:

(62)؟ أُدرِكَت عتبةُ الـ1500 نقطة

فيمكن عدّه من <الأحداث> [16]؛ وكأنّ الأحداث هي مطاوع الأعمال. وليس الأمر مناقضاً لما يجري في العالم المحسوس من حولنا:

(63)

أشعلوا	الأسعار	فاشتعلت
↓		↓
<الأعمال>		<الأحداث>

ويسمح النظر في استعمال الفعل الواحد على الحقيقة أو على المجاز (العقليّ منه، حسْب درْس البلاغة القديم) بتلمّس العلاقة بين <الأعمال> و<الأحداث>، فقولنا:

(64) تنافس المستثمرون على شراء أكبر عدد من الأسهم

مندرج ضمن <الأعمال>؛ أمّا قولنا:

(65) تنافست المؤشّرات على تصدّر قائمة الارتفاع

فمندرج حدساً ضمن <الأحداث>. وحتّى على مستوى البُعد الجهيّ، فإنّ الجهة في الحمل على الحقيقة هي الاستمرار والاستغراق (Aspect duratif)؛ أمّا الحمل على المجاز، فالجهة فيه على الإنجاز المتوّج (Aspect télique)، أو جهة النتيجة (Aspect résultatif)؛ ويصل بنا هذا إلى القول إنّ نفس الحمل يتلوّن تصنيفه في طبقات بحسب الخصائص المعجميّة والتركيبيّة العالقة به، ونعني قيود الانتقاء، باعتبار المجاز خرقاً لقيود التوارُد المألوفة، ويحصل من "اقتراض" الحمول لطبقات أشياء ليست ممّا تنتقيه في الأصل؛ فقولنا:

(66) المؤشّر في استقرار

(67) استقرّ المؤشّر (فجأة + أخيراً + بعد طول تذبذب)

(68) قضت أحوال السوق بأن يستقرّ المؤشّر

يدرج نفس الحمل، وهو الاستقرار، في طبقة <الأحوال>، كما في (66)؛ وفي طبقة <الأحداث>، كما في (67)؛ وفي طبقة <الأعمال>، كما في (68). هكذا، يبرز إمكانُ انتماء الحمل الواحد إلى طبقات مختلفة قيمةَ تفاعل المعجم والنحو في توليد المعنى المتعيّن، فالحرف "في" منسجم مع <الأحوال/الهيئات>، وهو نائب عن الفعل العامّ المحذوف "كائن" أو "موجود":

(69) المؤشّر [كائن + موجود] في استقرار

وقبول التركيب للظرف "فجأة" مبرَّر باعتبار الحمل من <الأحداث> الطارئة، إذ يصحّ:

(70) حصل استقرار المؤشّر (فجأةً + أخيراً + مجدّداً + بعد طول تذبذب)

ممّا يعني أنّ هذه الظروف لا ترد مستقلّة، وإنّما هي معمَّدة بأفعال الحدوث.

أمّا طبيعة الفعل "قضى" وفاعله في (68) فتدرج حمل الاستقرار في طبقة <الأعمال>. ولهذا التحليل معكوسه الذي يمحّض التركيب لطبقة <الأحداث>، وحتّى طبقة <الأحوال>، بما أنّ (68) في علاقة مع البنية "ف ا$_0$" (= فعْل، فاعل)، باعتبار أنّ فعل "قضى" هو فعل جَعْلٍ (Verbe causatif). وتعدّ طبقات الحمول مسؤولة عن انتقاء الظروف الموافقة لها [17].

ولمكوّنات الجمل، ومنها الظروف، كبير دخْل في تحديد طبقات الحمول، إذ نحن بإزاء حمل اســتمرار (Prédicat de durée)، وحمل إنجاز بعنوان الأداء (Prédicat d'accomplissement). وللتذكير، فإنّ العلاقة بين الأحداث والأعمال قائمة منذ الدرس النحويّ القديم؛ ذلك أنّ تأويل "قام زيد" هو "(كان + حصل) منه قيام"؛ فالقيام وهو من <الأعمال> مُعمَّد بــالفعل "حَصَلَ" الذي هو من <الأحداث>. وقبل الدرس النحويّ، جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: "حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْراً" (الكهف، 70)، في معنى "حتّى أذكر لك"، و"الذكر" من <الأعمال>، وقد عُمّد بـ"أُحدِث" الذي هو من <الأحداث>.

مثل هذه التأويلات إنّما تمهّد لاســتنباط وجوه الاســترســال بين طبقات الحمول الدلاليّة؛ لكنّنا ســنواصــل تعقّب ما يفصــل الطبقات الدلاليّة بعضها عن بعض.

3.2.4. عوامل أخرى لبروز معنى الحدث

لا أحد يُنكر في إطار النظريّة المعتمَدة العلاقةَ الوطيدة بين معجم اللغة ونحوها في إنتاج المعاني؛ وفي هذا الصدد، أسند جاك فرانسوا (Jacques François) إلى الاختيارات المعجميّة دوراً في إنتاج معنى "الحدث"، وتلوينه خاصّة؛ فالتعبير بالجملتيْن:

(71) باعت شركة "ڤوڤل" أسهماً كثيرة اليوم في بورصة نيويورك

(72)باعت شركة "ڤوڤل" (جميع أسهمها + ما تملك من أسهم) اليوم في بورصة نيويورك

يجعل من الأولى حدثاً عاديّاً يصل حدّ اللاّحدث، ومن الثانية حدثاً مشهوداً. وحسب (François، 2008، ص 27) "فإنّ من الأفعال المساعدة ما يعَدّ "عوامل نجاح" (Opérateurs de succés) و"عوامل حسْم" (Opérateurs de résolution) في الاستعمال الحدثيّ (Emploi évènementiel)"، كما في:

توصّل المؤشّر إلى اجتناب النزول

والجهة فيه "فرادة الحدث" (Singularité de l'évènement) التي لا تُلغى في حال استعمال الأفعال العاملة منفيّة:

لم (ينجح + يتوصّل) المؤشّر (في + إلى) اجتناب النزول

أو في حال استعمال الأفعال العاملة السلبيّة:

فشل المؤشّر في الاحتفاظ بأعلى مستوى بلغه منذ أسبوع

ويؤكّد دخولُ الفعل "رأى" وبديله "شهد/شاهد" على الجمل البسيطة من لغة البورصة علاقة هذه اللغة بطبقة <الأحداث>، فجملة:

(72) ارتفع مؤشّر بورصة تونس بـ2,17%

عندما تتضمّنها جملة عُلْيا (Phrase supérieure)، وتكون في موقع الفضلة لها كما في:

(73) شهدت بورصة تونس مؤشّرها يرتفع بـ2,17%

فإنّها لا تمثّل سوى الشكل المختصَر (Forme réduite) لما مثّلته في (72)؛ وتعبّر (73) عن الحدث ومفهومه المشهديّ (Scénique)أكثر ممّا تعبّر عنه الجملة (74):

(74) شهد مؤشّر بورصة تونس ارتفاعا (E + ؟*له) بـ2,17%

وتوفّر(73) عنصريْن هما "المشاهِدُ" و"المشاهَد" اللذان يتّحدان في (74).

وما نسجّله هو نقلٌ للعناصر، فالمضاف إليه (= بورصة تونس) في فاعل (74) يصبح فاعلاً في (73)، ويصبح الفاعل في (74) مفعولاً في (73)، ويكون مشتملاً على ضمير عائد على الفاعل؛ ممّا يجعل "شهد/شاهد" عامل صلة (Opérateur à lien) (M. Gross, 1981، ص 30)، ويكون المرور من (74) إلى (73) بتحليل (72) إلى جملتيْن:

(75) لبورصة تونس مؤشّر

(76) ارتفع هذا المؤشّر بـ2,17%

ويمكن للموصول أن يجمع الجملتيْن:

(77) لبورصة تونس مؤشّرها الذي ارتفع بـ2,17%

استندنا في كلّ هذا إلى تحليل "هافا بات-زيف شيلدكروت (Havat Bat-Zeev Shyldkrot) [18] "الطريف" للظاهرة، فقد اعتبرت فيه الفعل "شهد" مستعمَلاً في غير معناه الأصليّ، بل جاء فعلاً عاملاً (Verbe opérateur)، بمثابة أداة نحويّة (0util grammatical)، بينما هو في (74) فعل عماد. وما نؤكّده هو أنّ (73) و(74) متقاربتان في الدلالة، ولهما معنى غير منفِّذ (Agentif -)، ويسمح العامل "شَهِدَ/شاهَدَ" بإعادة إدراج الفاعل المشاهِد، مع الإبقاء على معنى مفهوم "غير الفاعل"؛ على أنّ طبيعة الفاعل من <غير العاقل> لم تكن حائلاً دون استعمال "شهد/شاهد" عاملاً أو فعلاً مساعدًا؛ وحتّى إذا تأوّلنا "بورصة تونس" بـ<العاقل> (= المستثمرين في البورصة)، فإنّ الفاعل يظلّ سلبيّاً غير متدخّل في الحدث، والتعبير بهذا الفعل متواتر في لغة البورصة، خاصّة مع أفعال الحركة والتغيّر؛ ولا توجد قيود لا على صيغ المطاوعة ولا على الأفعال بدون فضلة:

(78) (رأت + شاهدت) شركة أرامكو إنتاجها (يتعزّز + يهوي)

3.4 استرسال التأويل بين طبقات الحمول الدلاليّة، التجلّيات والآليّات

نقترح، في ضوء عدم وجود قطيعة إبستيمولوجيّة بين النحو القديم واللسانيّات الحديثة، الانطلاقَ من التكافؤ الدلاليّ الذي أقامه النحاة العرب بين الجملتيْن:

(79) قام زيدٌ

= (80) كان من زيدٍ قيام

جاء ذلك في معرض حديثهم عن الأفعال العامّة "التي لا يخلو منها فعل" (الأستراباذي، ت. 684 هـ، ط. 1979، 93/1)، والمحذوفة وجوباً، حسب قولهم؛ وممّا تجيزه الجملتان اعتبارُ الحمل "قام" في (79) محيلاً على طبقة <الأعمال>، والحمل "قيام" في (80) محيلاً على <الأحداث>؛ وقد يستقيم أمر التكافؤ الدلاليّ كذلك بين جملة من <الأحوال>:

(81) زيد مريض

وجملة من <الأحداث>:

(82) مرِض زيد

وفي هذا ما يشير إلى أنّ طبقات الحمول الدلاليّة الكبرى الثلاث غير منفصلة عن بعضها بعضاً، كما قد يوحي بذلك التصنيف. ولا يُعدَم التقابل القائم بين الأنواع الثلاثة من الحمول أُسساً نحويّة، فرائز صنف <الأعمال> هو إمكانيّة تعويض الحمل (الفعليّ) بالفعل الشامل/البديل "فعَل"، قولنا:

(83) هبّ أهالي حيّ النصر لنجدة المنكوبين كما فَعَل أهالي حيّ العمّال

فيما يمتنع تعويض فعل من طبقة <الأحداث> بـ "فَعَلَ":

*(84) تهاوى الجدار كما فعل السقف

وقد ذكرناه؛ ويمكن للحمول الاسميّة أن تيسّر تأويل <الأعمال> بـ<الأحداث>؛ فانطلاقاً من جملة بِحمْل فعليّ، "انتفض" مثلاً في:

(85) انتفض المعطَّلون عن العمل أمس

نحصل على جملة مكافئة بحمل/مسند اسميّ هو "انتفاضة":

= (86) سجّل المعطَّلون عن العمل انتفاضة أمس

مفضية إلى:

= (87) (حصلت + وقعت) انتفاضة من المعطَّلين عن العمل أمس

وتُدرَج (85) باعتبار حملها "انتفض"، كما تقدّم، في طبقة <الأعمال>، وتقبل (87) القراءة الحَدَثيّة بعمادها "حصل"/"وقع" وحملها "انتفاضة"؛ إلاّ أنّ هذه القراءة الحدثيّة لا تنسحب على كلّ الحمول المنتمية إلى طبقة <الأعمال>، من ذلك مثلاً شبه امتناع:

*؟ (88) جرى تفكير في الموضوع

ومهما يكن، فإنّ <الأعمال> ليست منقطعة عن <الأحداث>، بما أنّه يمكن النظر إليها من الخارج على أنّها وقائع تجري في زمان ومكان معيّنيْن؛ وهو ما يحمل على تلطيف صرامة الفصل بين <الأعمال> و<الأحداث>.

أمّا الفصل بين <الأعمال> و<الأحوال> فهو بيّن حدساً، لاشتمال <الأعمال> على نشاط وخلوّ <الأحوال> من الدلالة عليه؛ والفرق واضح بين "حفَر" و"عطِش" مثلاً؛ إلاّ أنّ التقريب بين الطبقتيْن ممكنٌ، وذلك عن طريق "حِيَل" لسانيّة، مثل إدراج بعض المخصّصات؛ بما أنّه يمكن قول:

(89) زيد كثير التعبّد

(90) يركض زيد دوماً وراء المادّة

حيث تمنح جهة التكرار (Aspect itératif) في المثاليْن الأفعالَ صفةَ العادة، ممّا يقرّب <الأعمال> كـ"التعبّد" و"الركض" من <الأحوال>. وفي المقابل، توجد أسماء ممّا يعَدّ من الفضائل أو الرذائل، من قبيل "الكرم" و"الكذب"، ولكلّ واحد منها مشتقُّه الصِفيّ (Dérivé adjectival) المحيل على ما يمكن عدّه من الطباع:

(91) زيد كريم جِبِلّةً

(92) زيد كاذب بطبعه

وكثيراً ما تقترن الطِباع بسمة الاستمرار/الاستغراق في الزمن (Trait duratif)، إلاّ أنّها قد تنزاح عن ذلك كلّما تعلّق الأمر بحركات غير متكرّرة، تحتمل النعت بالصفة الثابتة في الأصل؛ فعندما يتصرّف أمامنا شخص بالكرم، يمكننا التلفّظ بـ: "إنّه كريم"، دون أن يعني ذلك أنّ الحديث متعلّق بحالة دائمة، وإنّما بعمل أو تصرّف مخصوص غير متكرّر؛ وفي هذا الصدد يقول قاسطون قروس: "ما ننعته هنا إذن، ليس حالة دائمة، وإنّما هو فعل مخصوص لاستعداد طبيعيّ" (Gross, G.، 2012، ص 258).

ومن بين ما يسمح بتأويل ما هو من <الأحوال> بـ<الأعمال> قبول مثالنا لأفعالِ عمادٍ مصرّفة لحمول <الأعمال> من قبيل "أظهر" و"برهن":

(93) أظهر زيد كرماً

(94) برهن زيد على كرمه

وممّا نقوله أيضاً:

(95) (تفوّه + نطق) زيد (بالكذب + كاذباً)

أمّا فيما يتعلّق بالتداخل بين <الأحداث> و<الأحوال>، فإنّ الأمر شبيه بما كان بين <الأعمال> و<الأحداث>، ذلك أنّه يمكن عدّ <الأحوال> من خصائص الفرد، قولنا:

(96) زيد قصير

(97) زيد مشغول

إلاّ أنّ سلوك الحالتيْن النحويّ مختلف في علاقتهما مع تأويل حدثيّ محتمل، ذلك أنّ مفهوم الحدث متطلّبٌ تحديداً في الزمان، يعسر معه إدراج صفة دائمة متعلّقة بقامة شخص، مثلاً، في حدث له بداية ونهاية؛ غير أنّ الصفة "مشغول" يمكن نعتها بالحالة العَرَضيّة القابلة لجهة التكرار:

(98) زيد مشغول مراراً

أو الحدث الوحيد:

(99) لم يكن زيد مشغولا إلاّ هذه المرّة

وهو ما لا يتواءم مع الصفة "قصير"؛ فضلاً عن أنّ التراكيب الحدثيّة تجري على "مشغول"، وليس على "قصير":

(100) (حدث + صادف) أن كان زيد مشغولاً

*(101) (حدث + صادف) أن كان زيد قصيراً

نتبيّن من هذا أنّ <الأحوال> غير متجانسة، فبعضها يستجيب للتأويل الحدثيّ بطريقة أيسر من بعض؛ وكثيراً ما يقترن لفظ "حالة" بما هو من <الأحداث>:

(102) تعيش البلاد (حالة + وضعاً) من الاضطرابات

والسؤال المطروح، هل تصنّف "الاضطرابات" ضمن <الأحداث> أم <الأحوال>؟ ويتجلّى دور طبيعة التركيب في انزياح بعض الحمول من طبقة دلاليّة لها في الأصل إلى طبقة أخرى، فقولنا:

(103) ارتفع المؤشّر ارتفاعاً ملحوظاً

يؤوّل بالحدث؛ فيما يؤوّل قولنا:

(104) المؤشّر في ارتفاع ملحوظ

بالحالة. ولعلّ لزمن الفعل المستفاد من صيغة المضارع، مثلاً، دوراً في تقريب الحدث من الحالة؛ قولنا:

(105) يرتفع المؤشّر بِنَسَق ملحوظ

ومن الأمثلة على دور مكوّنات التركيب في انبثاق تأويل معيّن، قولنا:

(106) هوت الأزمة الماليّة بأسعار العقارات في دُبَي

الحاملُ للتأويل الجعْليّ (Interprétation causative)، بما أنّه مكافئ لقولنا:

= (107) جعلت الأزمة الماليّة أسعار العقارات تهوي في دبي

وهو تأويل غائب عند استعمال الفعل لازماً:

(108) هوت أسعار العقارات في دبي

ممّا يعني أنّه لا يمكن حصر المعنى المستفاد في الحمل وحده، وإنّما يراعى فيه تضافر جميع العناصر المكوّنة للتركيب.

ولا يتعلّق الأمر بالحمول فقط، بل يطال الموضوعات/المعمولات أيضاً؛ إذ يمكن لبعضها أن يقبل تصانيف مختلفة بحسب ورودها في التراكيب. فإذا ما كانت كلمة مثل "مِعْول" لا تطرح إشكالاً في الاكتفاء بإدراجها ضمن طبقة <الجامد المحسوس> <Inanimé concret>، وفي طبقة متفرّعة عنها: طبقة <آلة>، فإنّ كلمة "كرسيّ" مثلاً، تقبل التصنيف إلى طبقات متعدّدة، وإن في استعمالات على المجاز؛ ويفسّر المجاز عند قاسطون قروس بانزياح اللفظ من طبقة دلاليّة ينتمي إليها في الأصل إلى طبقة أخرى، مثلاً من المجرّد إلى المادّيّ، أو بالعكس؛ لدينا:

شكل 1

نموذج لتفريع تأويل طبقة <الجامد المحسوس>

ولا يعَدّ لفظ "قلم" كذلك بسيطاً من حيث إدراجه في طبقة واحدة، بما أنّه يحتمل، فضلاً عن كونه <أداة/آلة>، النعتَ بـ"الجريء" أو "المتخاذل" أو "الملتزم"؛ ويقبل كذلك أن يكون موضوعاً أوّل/فاعلاً لحمول من قبيل: "زعم/يزعم"، "عبّر/يعبّر"، "ندّد/يندّد"، "ناضل/يناضل"، "دافع/يدافع"، "تجنّد/يتجنّد"؛ أو موضوعاً ثانياً/مفعولاً لحمول مثل "مجّد/يمجّد"، "احتفى/يحتفي ...بِـ"؛ كما في:

(109) (مجّد + احتفى ... بِـ) زيد (E + بِـ) قلم عمرو.

ولطبقات الأشياء/الموجودات، بما هي سمات تركيبيّة دلاليّة معتمِدة لمفهوم الاستعمال (وسياقه)، دور في التصنيف والتأويل؛ ففي قولنا:

(110) وقف المستثمر على عتبة مبنى البورصة

يؤوَّل "الوقوف" بالمادّيّ؛ ويؤوَّل بالمجرّد في قولنا:

(111) وقف الخبير على الأسباب الحقيقيّة للأزمة الاقتصاديّة العالميّة

وللسياق كذلك دور في التأويل، ففي لغة البورصة مثلاً، يؤوَّل اسم البلد بمؤشّره العامّ، فجملة:

(112) ارتفعت قطر والكويت وسط توقّعات المستثمرين بنتائج قويّة

تُعَدّ مقبولة، وتُفهم على أساس اختصار لفظ "المؤشّر"؛ بينما هي غير مقبولة في سياق عامّ، بما أنّ الحمل "ارتفع" لا ينتقي عادة اسم بلد من البلدان في موقع الفاعل، وأصل الكلام هو:

(113) ارتفع مؤشّرا قطر والكويت وسط توقّعات المستثمرين بنتائج قويّة

نخلص من كلّ هذا إلى أنّه يعسر في حالات كثيرة، إدراج بعض الوحدات المعجميّة، ومنها الحمول فيما يعنينا، في طبقة دلاليّة بعينها؛ من ذلك مثلاً لفظ "كساد" الذي تتنازعه طبقة <الأحداث> (حلّ/أصاب الكساد (بِ)الاقتصاد العالميّ) وطبقة <الأحوال> (يعاني الاقتصاد العالميّ من الكساد)؛ ويظلّ حسم الإدراج في إحدى الطبقتيْن رهين اعتبارات تركيبيّة وسياقيّة؛ وفي هذا ما يدعم أنّ الطبقات الدلاليّة للحمول ليست منفصلة بصفة مطلقة، وأنّ الارتباط الحصريّ لكلّ حَمْل أو موضوع بطبقة جامعة (Hyperclasse) ليس متاحاً دائماً، خاصّة وأنّ وضع بعض الوحدات المعجميّة معقّد، ومتطلّب، حسب قاسطون قروس، لوصف لا يقتصر عل تضمين الطبقات، الأصليّة والفرعيّة وما هو أوغل في التفريع. ويظلّ ارتباط اللفظ باللفظ في نطاق التركيب والسياق المرجعَ في التأويل، بما أنّ الإعلام الدلاليّ إنّما ينبثق من ذلك التفاعل الخفيّ بين مختلف مكوّنات الخطاب.

5. الخاتمة

اعتنيْنا في هذا المقال بظاهرة الاتّصال والانفصال الواسمة عموماً للتفكير اللغويّ، قديمه وحديثه؛ فكان أن استحضرنا اشتغال النحاة العرب منذ البدايات، وليس الأمر بالطبع حكراً عليهم، على تصنيف معطيات اللغة، مجسَّماً في أقسام الكلم، ليشمل ما هو منها بسبب عند تركّبها، ونعني الوظائف النحويّة؛ وذلك لدواع تتقاطع مع الأهداف، كالاقتصاد والتنظير والتقعيد، تيسيراً لتحصيل العلوم اللغويّة. وقد تبيّنا سعْيهم في خطوة تالية إلى إيجاد جسور تواصل بين ما عُدّ مستقلّاً، فبيّنوا أنّ أقسام الكلام، ومثلها الوظائف النحويّة، بوّابات يفتح بعضها على بعض. وفي هذا الإطار توقّفنا عند انعكاس هذا الاتّجاه مع الترادف، فبعد عمليّة التقريب في المعنى بين الألفاظ والعبارات، يفضي التحقيق في سلوكها النحويّ وبُعدها الدلاليّ، مع أخذ سياق التلفّظ في الاعتبار، إلى تبيّن الفروق بينها، ويصل الأمر حدّ نفي وجود ترادف مطلق في الدرسيْن اللغويّيْن، القديم والحديث؛ وعلى هذا الأساس أدرجنا إضافتنا حول انبثاق ترادف لم يكن في الأصل بين حمول/مسانيد في خطاب إحدى لغات الاختصاص (هي في عملنا لغة البورصة)، وقد أوجدته، إلى جانب السياق، طرق ارتباط اللفظ باللفظ داخل التركيب.

وجعلنا من تناول نظريّة النحو المعجم لمسألة الترادف منطقة عبور إلى تطبيقات حول وجوه الانفصال والاتّصال بين الطبقات الدلاليّة للحمول/المسانيد، من منظور لسانيّ حديث، وتحديداً باعتماد مقاربة "طبقات الأشياء" لقاسطون قروس، المنسجمة مع نظريّة "النحو المعجم" في السعي إلى تجويد الوصف الشامل للغات الطبيعيّة، وصفاً يتقاطع فيه عِلْما التركيب والدلالة، وإلى وضع القواميس الإلكترونيّة، وكلتاهما (النظريّة والمقاربة) سليلتا أنحاء هاريس التحويليّة. والتصنيف على أساس التركيب هو الوجه الثاني والأهمّ لاستيفاء المعطيات، باعتبار أنّ الوجه الأوّل إنّما يعتمد جرد القواميس وإقامة اللوائح.

ولمقاربة "طبقات الأشياء" ما تضيفه إلى الدرس البلاغيّ، حين تعتبر المجاز ضرباً من الاقتراض، بمعنى استخدام لفظٍ في غير الطبقة الدلاليّة التي ينتمي إليها في الأصل.

وتفترض إقامةُ تصنيفات دلاليّة لِلحمول، وهي <الأعمال> و<الأحداث> و<الأحوال>، معرفةَ ما إذا كانت تغطّي جميع الوقائع اللغويّة. لقد أبرزنا أوّلاً وجوه الانفصال بين الطبقات الثلاث، وما يدعمه، كالأفعال العاملة وأفعال العماد الملائمة لكلّ

طبقة، ودور البنى النحويّة والأزمنة في ترجيح كفّة الانتماء إلى طبقة دون أخرى، وإسهام صيغ التعبير في انبثاق معنى الحَدَث وتلوين دلالاته؛ وكشفنا ثانياً عن ضروب من الاسترسال بين الطبقات الثلاث، وأدوات إغنائه بتجريب إدراج بعض الصفات و/أو الظروف، لاستنباط تأويل مقبول ومستطرَف في آن واحد. وقد افترّ تجريبنا للتطبيقات على العربيّة، بما هي لغة طبيعيّة، عن قبولها لها، في غير تعسّف ولا إسقاط.

ومهما يكن من أمر، فإنّنا نقدّر أنّ في الاستئناس بمقاربة "طبقات الأشياء"، في مبحث مخصوص، هو تجليّات الانفصال والاتّصال بين الطبقات الدلاليّة للحمول/المسانيد، تطعيماً لا يستهان به للدرس اللغويّ العربيّ الذي لم يعدَم العملَ، منذ القديم، بثنائيّة التصنيف والتقريب في الاتّجاهين. إنّ ما ذهبنا إليه في عملنا يعدّ لبنة في صرح النحو العربيّ الذي يظلّ متجذّراً في أصوله، منفتحاً على جديد اللسانيّات واجتهاد اللسانيّين.

الهوامش

* يدعونا عملنا، انطلاقاً من العنوان المشتمل على لفظ "الحمول" (ومفرده "حَمْل")، إلى إثارة مسألة الافتقار إلى ثبْت مصطلحات موحّد للمدوّنة اللسانيّة العربيّة؛ ممّا ينجرّ عنه اختلاف بين االباحثين والدارسين. لقد جعلتُ لفظ "حَمْل" في مقابل المصطلح الأجنبيّ Prédicat، وهو ما يذهب إليه الأستاذ صالح الكشو في دروسه لطلبة المرحلة الثالثة، وضمن إشرافه على رسائل الدكتورا (جامعة صفاقس بتونس)، وفي كتابه "النحو التحويليّ العربيّ" المذكور في قائمة مراجعنا؛ والمقابل عند شكري السعيدي في كتابه "الحدث في اللغة العربيّة" (جامعة منّوبة بتونس) هو "محمول"، و"الحَمْل" عنده في مقابل Prédication. ويذهب آخرون، ومنهم الأستاذ بشير الورهاني في مؤلَّفه "الأفعال الناقلة في العربيّة المعاصرة" (جامعة سوسة بتونس)، إلى اعتماد المقابل "مسند". وفيما يلي عيّنة مختصرة من المصطلحات الواردة في عملنا باللغتيْن، الانجليزيّة والفرنسيّة، وما اقترحه الأستاذان الكشو والورهاني (المشتغلان في إطار نظريّة النحو المعجم) من ترجمة لها:

المقابل حسب ص. الكشو	المقابل حسب ب. الورهاني	المصطلح بالفرنسيّة	المصطلح بالانجليزيّة
ظرف	رديف	Adverbe	Adverb
موضوع(ات) (في النحو)	معمول(ات) (في النحو)	Argument(s)	Argument(s)
جهة	مَظهَر	Aspect	Aspect
طبقات أشياء	أصناف الأشياء	Classes d’objets	Object classes
موجِّه/توجيه	تعديليّة	Modalité	Modality
تحويل إلى الاسم	إسماء	Nomalisation	Nomalization
حَمْل	مسنَد	Prédicat	Predicate
فعل عماد	فعل ناقل	Verbe support	Support verb
فعل عماد مُلابِس	فعل ناقل مخصّص	Verbe support approprié	(Appropriate) support verb

أقرّ باعتمادي ما اقترحه الأستاذ ص. الكشو، دون انتقاص لوجاهة ما اقترحه الأستاذ ب. الورهاني، بدليل ذكري للفظ "مسند" وغيره، هكذا. حمل/مسند؛ في انتظار توحيد المصطلحات.

1. انطلقت مقاربة "طبقات الأشياء" منتصف تسعينات القرن العشرين، سعياً من صاحبها إلى الإسهام في تجويد الوصف الشامل للّغات؛ وتواصل الاشتغال عليْها في مختبر اللسانيّات المعلوماتيّة LLI، المعروف اليوم بمخبر المعاجم والقواميس والإعلاميّة LDI (جامعة باريس 13)؛ وأهمّ محطّاتها: ق. قروس 1994 و2007 و2008 و2012. ويعرّفها (طبقات الأشياء) صاحبها بكونها "مجموعة أسماء متجانسة دلاليّا، تسجّل قطيعة في تأويل حمل من الحمول بتحديد استعمال مخصوص له" (Gross, G.، 2008، ص 121). ويفضي مثل هذا التعريف إلى اعتبار طبقات الأشياء ليست مفاهيم دلاليّة مجرّدة، وإنّما هي وحدات مبنيّة على قواعد تركيبيّة، ومحدّدة بدلالات حمولها؛ وممّا يُذكر عن وظيفتها أنّها "تسمح بالمبانية بشكل دقيق بين مختلف استعمالات الحمول واقتراح مترادفات وأضداد في السياق، وبالكشف عن الاستعارات وأوجه المجاز بشكل آليّ، كما تبرز سلوك الحمول الاسميّة، لا سيما تصريفها، [أمّا] مزيّتها الكبرى، فهي إبراز مختلف استعمالات الحمول؛ وذلك بتحديد بُناها الموضوعيّة وربط هذه البنى بمجموع الخصائص المميّزة للحمول وللحمول وحدها" (Gross, G. ، 2008، ص 111). وللمزيد، راجع المنتصري، ناجي. (2012) مقدّمة لأصناف/طبقات الأشياء في عزّ الدين المجدوب (محرّر.)، ج 2 من *إطلالات* (ص ص 729-785)، نشر بيت الحكمة، تونس.

2. من هذه الطبقات الفرعيّة:

اسم عَلَم: زيْد، أحمد	proper noun/nom propre
تابع لمذهب: مالكيّ، أشعريّ	adept/adepte
جماعي: قوم، ناس، أهل	collective/collectif
عيب: سارق، مدلّس	fault/défaut
عقيدة: مسلم، نصرانيّ	doctrine/doctrine
وظيفة: مدرّس، مصرفيّ	function/fonction
رتبة: ضابط، ملازِم	grade/grade
مكان: تونسيّ، مجَريّ	locative/locatif
مهنة: نجّار، سائق	profession/profession
خصلة: أمين، عادل، موهوب	quality/qualité
رياضيّ: ملاكم، سبّاح	sportive/sportif

وعلى كلّ طبقة قيودُ انتقاء، ففي حين يصحّ قولنا:

سمّى زيدٌ مولودَه أحمدَ

فإنّه لا يستقيم قولنا:

* عيّن زيد أحمدَ بكراً مق عيّن زيدٌ أحمد (وزيراً + عقيداً)

ملاحظة: يبدأ العمل باستخدام العلامة "" / «» بداية من الهامش الموالي في حالتيْن: عند إيراد اقتباس حرفيّ، وعند ذكر عنوان مقال منشور بإحدى المجلّات المحكّمة، وذلك للتمييز بينه وبين عنوان كتاب مطبوع.

3. Le Pesant, D. (2020) : « Place de l’œuvre de Jean Dubois et de françoise Dubois-Charlier dans l’histoire de la linguistique française » in Linx, Paris. URL: http://journals.openedition.org/linx/6751.

4. لدينا مثلاً من جامعة جندوبة (بتونس) رسالة دكتورا عادل نجلاوي Adel Najlaoui (2016) بعنوان: Regularity and Variance in the Arabic –Frensh Translation discourse: A Syntactico-semantic and Pragmatic Study of the verbs «to see » and «to look».

5. وقد بلورت نظريّةَ النحو المعجم جملةُ الأعمال المنجَزة في مختبر الآليّة التوثيقيّة واللسانيّة (Laboratoire d’automatique documentaire et linguistique) (المعروف اختصاراً بـ LADL، وحاليّاً LDI (معاجم، قواميس، إعلاميّة)؛ جامعة باريس 7). تقوم نظريّة النحو المعجم على مبدأ تكون بمقتضاه الجملة الأوليّة هي الوحدة الدنيا للمعنى؛ وبعبارة صاحبها "تتأسّس نظريّة النحو المعجم على الفرضيّة التي تُعيّن/تحصر عناصر المعنى في الجمل الأوّليّة وليس في الكلمات".

« La théorie du lexique-grammaire dont le postulat fondamental localise les éléments de sens dans les phrases élémentaires et non dans les mots ». Gross, M. (a.1995): «Une grammaire locale de l'expression des sentiments» in Langue Française, n° 105, p 70.

وفي هذا الصدد يقول (Vivès، 1993، ص 7) "الجهاز النظريّ العامّ هو جهاز س.ز.هاريس، والمبدأ الأساسيّ [الأوّل] والمدافع عنه ههنا هو استحالة دراسة النحو خارج إطار الجملة البسيطة، لأنّه ضمنها فقط يمكن ملاحظة العلاقات بين عنصر حمليّ (بالأساس فعل أو صفة أو اسم) مع موضوعاته الدلاليّة وفواعله النحويّة، ويتمثّل المبدأ القاعديّ الثاني -وقد اقترحه م. قروس في 1968 بعد ملاحظته عدم إمكانيّة دعم قاعدة نحويّة ما بصفة مشروعة على أساس عيّنة من الأمثلة- في وجوب أن يأخذ الوصف، في مجمل المعجم، بعين الاعتبار جملة العناصر التي نريد وصفها: من هنا جاءت التسمية بالنحو-المعجم".

«Le dispositif théorique général est celui de Z.S.Harris, et le principe fondamental argumenté ici est qu'il est impossible d'étudier la syntaxe autrement que dans le cadre de la phrase simple, parce que c'est là seulement que l'on peut observer les relations entre un terme prédicatif (verbe, adjectif, substantif, principalement) avec ses arguments sémantiques et ses actants syntaxiques. Le second principe de base, proposé par M. Gross en 1968, après qu'il eut constaté l'impossibilité d'étayer valablement une règle syntaxique quelconque sur un échantillon d'exemples, est que la description doit prendre en compte, dans l'ensemble du lexique, la totalité des éléments qu'on veut décrire: d'où le nom de lexique-grammaire». Vivès, R. (1993): «Le lexique-grammaire du français » in L'information grammaticale, n° 59, p 7.

وقد استدركت هذه النظريّة على بعض الأنحاء، وخاصّة منها النحو التوليديّ، من زاوية التأكيد على دور المعجم في بناء نحو لغة من اللغات، وفي هذا الصدد يقول موريس قروس (1981): "قدّمنا إذن نموذجا متكاملا، يشكّل دمج المعجم والنحو طرافتَه، وهو نموذج يطرح عديد المسائل التجريبيّة والنظريّة، وتتمثّل مزيّته الكبرى، في نظرنا، في تعويض الآراء الصوريّة وغير الساذجة تماما التي أعطاها النحو التوليديّ لتوليف الكلمات بآليّات لسانيّة".

6. « Le cadre théorique de notre étude est celui de la grammaire transformationnelle de Z.S. Harris 1964 » : Gross, M. (b.1995): «Construction de grammaires locales et automates finis » in Rapport Technique n° 47.

7. Gross, G. (2007): «Actions, états et évènements constituent-ils des ensembles disjoints?» in Bibliothèque de l'Information Grammaticale, n° 61, éd. Pierre Larrivée.

8. Gross, G. (1994): «Classes d'objets et description des verbes» in Langages n° 115, Larousse, Paris.

9. شكري السعيدي، (2006)، الحدث في اللغة العربيّة، بحث في الأسس الدلاليّة للبنى النحويّة (لِنيْل شهادة الدكتورا، (مخطوط، جامعة منّوبة (تونس))؛ و(2012): تعريب (ضمن مؤلَّف "إطلالات"، المجدوب،عزّ الدين (محرّر).)الفصل الرابع من "اللسانيّات في الفلسفة" لِـفندلر ، وهو بعنوان "الأفعال والأزمنة"، و(2016): قضايا الحدث في اللسانيّات وفلسفة اللغة.

10. Giry-Schneider, J. (1987): Les prédicats nominaux en Français, Droz, Genève.

Kechaou, S. (1997): « Verbes supports, verbes opérateurs et décompte d'argument » in Études linguistiques vol. 3, revue de l'Association Tunisienne de Linguistiques.

Ibrahim, A. H.

(1996): «Les supports: le terme, la notion et les approches» in Langages n° 121,(pp 315-352).

(1998): « Peut-on reconnaître automatiquement les supports lexico-syntaxiques du non-fini en français et en arabe? » in Bulag n°23.

(2002): « Les verbes supports en arabe » Bulletin de la Société de Linguistiques de Paris Tome XCVII, Peeters-Leuvin.

11. تواصل العمل على هذا المشروع في مختبر اللسانيّات المعلوماتيّة LLI، (جامعة باريس 13)؛ وأهمّ محطّاته: ق. قروس 1994 و2007 و2008 و2012.

12. وممّا نذكره في شأن التراكيب المعكوسة، أنّها ممّا تسمح به أفعال العماد دون الأفعال التوزيعيّة/العادية/الحمليّة، وهي عبارة عن تطبيق أقرّه قاسطون قروس (1989: 9-10)، وقد أثبت لها شروطا منها:

- استبدال الموضوعات (Permutation des arguments)
- اتّحاد الحمل (Identité du prédicat)
- تطابق المعنى (Identité du sens)

(1) وضع المستثمر ثقته في الوسيط

= (2) (فاز+ ظفر+ نال) الوسيط (ب)ثقة المستثمر

ويسمح مثل هذا التكافؤ بالمرور من جملة إلى أخرى، أي من التركيب المعيار (Construction standard) (1) إلى التركيب المعكوس (converse Construction) (2)، بما أنّ علاقة التكافؤ الدلاليّ بين الجمل (المحوَّلة والمحوَّل منها) غير موجَّهة في نظريّة النحو المعجم؛ أمّا عن جدوى هذا التجريب على اللغة فيمكننا تبيّنها من خلال الدقّة في تشكيل الزوج من أفعال العماد حول الاسم الحمليّ الواحد لإنتاج التراكيب المعكوسة، فكوْن "نال" و"وضع"، مثلاً، زوجاً للحمل "ثقة"، لا يعني أنّهما يشتغلان دوماً مجتمعيْن مع حمول أخرى، مثل الحمل الاسميّ "سِرّ"، نقول:

أودع زيد عمراً سرّاً

ورغم أنّ "أودع" يُعدّ تنويعاً للعماد "وضع"، فإنّنا لا نقول:

* نال عمرو سرّاً من زيد

ذلك أنّ "أودع" في هذا الاستعمال من أفعال التواصل (Verbes de communication)، ومن قيوده أن يكون $ا_0$ (أيْ الفاعل) و$ا_2$ (أي المفعول الثاني) من طبقة <العاقل>، و$ا_1$ (أي المفعول الأوّل) من أسماء "العلامات اللسانيّة" (Signes linguistiques) بعبارة دوني لو بوزان Denis Lepesant؛ وفي هذا التدقيق وتقصّي درجات التملّك بين الحمول وما يعمّدها إغناء للمعجم، ممّا ييسّر عمليّة الاستعمال الدقيق للّغة، ترجمة وتعبيراً؛ ولا تخلو أفعال العماد من إقامة علاقات بينها، كأن يكون بعضها تنويعات لبعض، وأن يكون بعضها أصلاً لبعض، مثل "وضع" بالنسبة إلى "تناول" في قولنا:

تناول الخبير مقترحه بالتوضيح

وممّا يدعم هذا التأويل اعتبارنا البنية العميقة للجملة، من حيث قبولها، التفكيك إلى:

(أ) وضع الخبير مقترحاً

(ب) وضّح الخبير مقترحه

فـ(أ) و(ب) منطويتان على تكرار يجعل الاستغناء عن إحدى الجملتيْن مرغوباً فيه.

13. Gross, G. et Kiefer, F. (1995) : « La structure évènementielle des substantifs » in Folia Linguistica, XXX, 1-2. Berlin : Mouton de Gruyter.

14. Van De Velde, D. (2006) : Grammaire des évènements, Villeneuve d`Ascq, Presses Universitaires du Septentrion.

15. Melaouhia-Ben Hamadi, H. (2008). Évènement et modalité. pp 127-139.

16. تقبل الفضلة الرقميّة قراءة إيجابيّة إذا مثّلت تقدّماً في حركة المؤشّر، وقراءة سلبيّة إذا مثّلت تراجعاً فيها، وما نقوله في شأن الفعل المبنيّ لغير فاعله هو أنّه ملائم أكثر للقراءة السلبيّة لأنّ القراءة الإيجابيّة تفترض عموماً إبراز $ا_0$ (أيْ الفاعل)، وليس النائب عنه.

17 . من ذلك أيضاً في الفرنسيّة:

Il a couru (pendant + *en) deux heures : prédicat duratif

ركض (مدّة + *في) ساعتيْن : حمل استمراريّ/غير مقصور في الزمن

Il est arrivé (en + *pendant) deux heures : prédicat d'accomplissement

وصل (في + * مدّة) ساعتين: حمل تتويج

18. Bat-Zeev Shyldkrot, H. (1984). « La concurrence entre la proposition conjonctive et voir plus la proposition infinitive » in The French Review, Vol. LVIII (= 58), n°2.

المراجع العربية

ابن عاشور، محمّد الطاهر. (1997). *التحرير والتنوير*. دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

ابن منظور، جمال الدين (ت 711 هـ، ط. 2008.) *لسان العرب* (ط 6). دار صادر، بيروت.

ابن يعيش، موفّق الدين. (ت 643 هـ، د ت). *شرح المفصّل*. دار الطباعة المنيريّة، مصر.

الأستراباذي، رضيّ الدين (ت 688 هـ، ط. 1979). *شرح الكافية*. دار الكتب العلميّة، لبنان.

حسّان، تمّام. (1998). *اللغة العربيّة..مبناها ومعناها* (ط 3). عالم الكتب، القاهرة.

السعيدي، شكري .(2006). *الحدث في اللغة العربيّة، بحث في الأسس الدلاليّة للبنى النحويّة*. كلّيّة الآداب منّوبة، تونس.

السعيدي، شكري. (2012). الأفعال والأزمنة (في) عزّ الدين المجدوب (محرّر.)، *إطلالات على الدراسات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين - مختارات معرّبة* ج *2* (ص ص 879 -912) بيت الحكمة، تونس.

السعيدي، شكري. (2016). *قضايا الحدث في اللسانيّات وفلسفة اللغة* (ط 1). الدار التونسيّة للكتاب، تونس.

عاشور، المنصف. (1999). *ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ* (ط 1). منشورات كليّة الآداب منّوبة، تونس.

عبيد، راضية. (2021). مدخل إلى تصنيف الأفعال بالنظر في السلوك النحويّ والبُعد الدلاليّ لـ"وَجَب/يجِب" فعلاً حمليّاً وفعلَ توجيه. *مجلّة اللسانيّات العربيّة*، ع *13* ، ص ص 120-158.

العسكري، أبو هلال (ت 395 هـ، ط.1981). *الفروق في اللغة* (ط 5). تح: لجنة إحياء التراث العربيّ. منشورات الآفاق الجديدة، بيروت.

الكشو، صالح. (2012). *النحو التحويلي العربي* (ط 1). مركز النشر الجامعيّ، تونس.

المجدوب، عزّ الدين (2012). (محرّر.) إطلالات على الدراسات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين – مختارات معرّبة، بيت الحكمة، تونس.

مجمع اللغة العربيّة. (1972). *المعجم الوسيط* (ط 2). دار المعارف، القاهرة، مصر.

المنتصري، ناجي. (2012). مقدّمة لطبقات الأشياء لدينيس لوبوزان وميشال ماتيو كولاس (في) عزّ الدين المجدوب (محرّر.)، *إطلالات على الدراسات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين - مختارات معرّبة* ج *2* (ص ص 729-880) بيت الحكمة، تونس.

الورهاني، بشير . (2008).*الأفعال الناقلة في العربيّة المعاصرة* (ط 1). جامعة سوسة، تونس.

الورهاني، بشير. (2020). *الأفعال الناقلة في العربيّة المعاصرة* (ط 2). الدار المتوسّطيّة للنشر، تونس.

المراجع الأجنبية

Bat-Zeev, S, H. (1984). La concurrence entre la proposition conjonctive et voir plus la proposition infinitive. *The French Review*, Vol LVIII (= 58), n°*2*.

François, Jacques. (2008). *Arriver*, introducteur d'événements et d'actions. (In) Ben Rjab, Bourguiba, François, Jacques (rédacteurs), *Travaux du colloque Linguistique des évènements.* (pp 27-51). Institut Supérieur des Langues de Tunis, Université de Carthage en partenariat avec le CRISCO, Université de Caen.

Giry-Schneider, Jacqueline. (1987). *Les prédicats nominaux en Français*. Droz, Genève.

Gross, Gaston. (1989). *Les constructions converses du français*. Droz, Genève-Paris.

Gross, Gaston., Vivès, Robert. (1993). Le lexique-grammaire du français. *Linformation grammaticale*, n° *59*.

Gross, Gaston. (1994). Classes d'objets et description des verbes. *Langages*, n° *115*, Larousse, Paris.

Gross, Gaston. (2007). Actions, états et évènements constituent-ils des ensembles disjoints ? *Bibliothèque de l'Information Grammaticale,* n° *61,* éd. Pierre Larrivée.

Gross, Gaston. (2008). *Les classes d'objets*. In LALIES (Paris) Paris, Presse de l'Ecole normale supérieure.

Gross, Gaston. (2012). *Manuel d'analyse linguistique*. Septentrion, Presses Universitaires.

Gross, Maurice. (1975). *Méthodes en syntaxe*, Hermann-Paris.

Gross, Maurice. (1981). Les bases empiriques de la notion du prédicat sémantique. *Langages,* n°*63,* Larousse, Paris.

Gross, Maurice. (1990). Sur la notion harrissienne de transformation et son application au français, Langages, n° *99,* Larousse, Paris.

Gross, Maurice. (a.1995). Une grammaire locale de l'expression des sentiments. *Langue Française*, n° *105*, pp 70-87, Published by Armand Colin.

Gross, Maurice. (b.1995). Construction de grammaires locales et automates finis/The construction of local grammars. *Rapport technique*, n° *47*, Prépublications de B. Courtois, M. Gross, M. Silberztein.

Gross, Maurice. (1997). Synonymie, morphologie dérivationnelle et transformations. *Langages,* n°*128,* Larousse, Paris.

Harris, Zellig Sabbetai. (1964). *Elementary Tansformations*. Philadelphia. University of Pennsylvania, USA.

Ibrahim, Amr Helmy. (1996). Les supports: le terme, la notion et les approches. *Langages*, n° *121,* Larousse, Paris.

Ibrahim. Amr Helmy. (2002). Les verbes supports en arabe. *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*, tome XCVII (pp 315- 352), Louvain, Peeters.

Kechaou, Salah. (1997). Verbes supports, verbes opérateurs et décompte d'argument. *Études linguistiques*, *Revue de l'Association Tunisienne de Linguistique*, vol. III, Tunis.

Kechaou, Salah. (1998). Les verbes en arabe : A propos des verbes dits généraux en arabe. Revue *IBLA*, n°*181*, Tunis.

Le Pesant, Denis. (2007). Trois petites études sur les prédicats de communication verbaux et nominaux. *Langue française,* n° *153*, éd. Armand Colin, Paris, France.

Melaouhia-Ben Hamadi, Houda. (2008). Évènement et modalité. (In) Ben Rjab, Bourguiba., François, Jacques (rédacteurs), *Travaux du colloque Linguistique des évènements.* (pp 127-137). Institut Supérieur des Langues de Tunis, Université de Carthage en partenariat avec le CRISCO, Université de Caen.

Van De Velde, Danielle. (2006), *Grammaire des évènements*, Villeneuve d`Ascq, Presses Universitaires du Septentrion.

Vendler, Zeno. (1967). *Linguistics in Philosophy* (Verbs and Times, Chap 4, pp 97-121), University Press, Ithaca, Cornell University Press New York.

Vivès, Robert. (1993). Le lexique-grammaire du français. *L'information grammaticale*, n° 59, Peeters-Leuven, Paris.

بيانات الباحثة

راضية عبيد، أستاذة جامعيّة في علوم الترجمة والمصطلح في قسم اللغة العربيّة بكلية الآداب والعلوم الإنسانيّة في جامعة صفاقس بتونس. حاصلة على درجة الدكتوراه في اللسانيّات من جامعة صفاقس عام 2009. تدور اهتماماتها البحثيّة حول النظريّات اللسانيّة الحديثة وربطها بالدرس النحويّ القديم، وترجمة البحوث ذات العلاقة.

AUTHOR BIODATA

Radhia Abid is a University Professor of Translation Sciences and Terminology in the Department of Arabic, College of Arts and Human Sciences, University of Sfax, Tunisia. Dr Radhia Abid obtained her PhD degree in 2009 from the University of Sfax. Her research interests include modern linguistic theories and their relationship with Traditional Grammar and the translation of related studies.

معرف أوركيد **(ORCID)** : 0000-0002-9410-7081

Email: radhiaabid@yahoo.fr